

دراسات محكمة

الاستثمار العمومي وسؤال الفعالية

فاطمة الزهراء حبيدة

باحثة بسلك الدكتوراه، تخصص القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم
القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض بمراكش.

29 مارس 2024





ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتشخيص واقع الاستثمار العمومي، باعتباره سياسة عمومية تنموية تسعى من خلالها الدولة إلى إشباع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ذلك أن المغرب يراهن على الاستثمار كمحرك للاقتصاد الوطني بغية تحقيق التنمية وجذب الاستثمار الخاص. غير أن تزايد نفقات الاستثمار العمومي، دون انعكاس واضح على مؤشرات التنمية، يستدعي منا محاولة فهم الأسباب المؤثرة على مردوديته وبيان مختلف الإجراءات المتخذة لتجاوز ضعف التأثير.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار العمومي، الاقتصاد المغربي، التنمية الاقتصادية.

Abstract

-This study aims to analyse and diagnose the reality of public investment, as a developmental public policy, through which the state seeks to satisfy the economic and social needs of society. A clear reflection on development indicators, which requires us to understand the reasons that affect its profitability, and to explain the various measures taken to overcome the weakness of the impact.

Keywords: investment, public investment, Moroccan economy, economic development

مقدمة

يعد تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مبدءاً أساسياً لتحقيق التنمية، باعتبار هذه الأخيرة مجموعة من العمليات المتداخلة فيما بينها، تهدف لإشباع حاجيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. لذا كان لزاماً على المغرب أن ينخرط في سلسلة من الاستراتيجيات التنموية، وهو ما أقدم عليه منذ فترة التسعينات عبر تبني مجموعة من الخطط التنموية¹، سعى من خلالها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، والارتقاء بالمستوى المعيشي، ومحاربة البطالة، وتحسين الولوج للخدمات الأساسية والنهوض بالبنية التحتية... إلخ، لكنها لم تكتسب ذلك الطابع التنموي الحقيقي الذي من شأنه أن يحقق نقلة نوعية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، وأدى تقاربها الزمني وقصور السياسات التنموية المتبعة حينئذ لأثار محدودة.

ظهرت بالمغرب مع بداية سنة 2000، استراتيجية تنموية تركز على تقوية الاقتصاد الوطني عبر استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الأوضاع الاجتماعية، لكن سرعان ما أخفقت هذه الاستراتيجية في تحقيق نمو اقتصادي جيد؛ إذ لم تخلق أثراً ملموساً على مستوى المجال الاجتماعي، فالنموذج المتبع لم يتمكن من ضمان نمو مكثف مستقر ونوعي، كما لم يتمكن من بلورة مسلسل تنموي يضمن توزيعاً منصفاً وعادلاً للثروة². ومثال ذلك: مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2000 الذي كان يستهدف تحقيق التنمية الشاملة من خلال إدماج الشباب، والنهوض بالاستثمار والارتقاء بمناخ الأعمال والحفاظ على التوازنات الأساسية للاقتصاد وتحسين التنافسية، ذلك أن نتائجه المحققة لم تتلاءم مع التوقعات المستهدفة في المخطط على مستوى معدل النمو الاقتصادي³، بالإضافة إلى محدودية فعالية الاستثمار العمومي على الرغم من بلوغ نسبة 82% من الاستثمارات المتوقعة، مما خلف انعكاسات أقل أثراً على الاقتصاد الوطني المغربي.

من هذا المنطلق، سخر المغرب جهوداً مهمة في سبيل تحقيق الإقلاع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، والنهوض بمختلف السياسات العمومية التنموية؛ بيد أنه في ظل تطور المجتمع وحاجياته سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، كان لزاماً التفكير في نموذج تنموي جديد من حيث الرؤية والأهداف والطموح، قادر على الاستجابة للمتغيرات الدولية والوطنية، ويتمشى مع تطور الأجيال المقبلة. ذلك ما تم تأكيده في مختلف المناسبات الوطنية وفي الخطب الملكية، بأن النموذج التنموي الحالي لم يعد قادر على الاستجابة للحاجيات الاجتماعية

¹ المخطط الثلاثي 1965-1968، المخطط الخماسي 1968-1972، ثم المخطط الخماسي الثالث 1973-1977، المخطط الثلاثي 1978-1980،

مخطط خماسي جديد 1983-1987، برنامج الأولويات الاجتماعية سنة 1993.

² شيكر محمد، "الاقتصاد المغربي السياق العام والوضعية والاتفاق"، (دار المناهل، 2015)، ص 73.

³ حددت نسبة النمو المراد بلوغها في 5%، في حين أنه خلال فترة تنزيل المخطط الخماسي لم تتجاوز 3,8%، كما ان نسبة الناتج الداخلي الخام حققت نسبة

3,3%، في حين كان الهدف هو تحقيق 5,2%.

والاقتصادية، ومن هنا كانت الانطلاقة بدعوة كل من الحكومة والبرلمان ومختلف المؤسسات والهيئات، للانخراط من أجل إعادة النظر في النموذج التنموي الحالي.

ترجمت هذه المبادرة في تبني نموذج تنموي جديد، وتم إحداث لجنة خاصة به حددت مهامها في تشخيص الوضعية الراهنة، وإيجاد حلول لإشكالية تراجع وتيرة التنمية، واعتماد مقاربة شمولية ومندمجة مع الحفاظ على الانسجام مع مبادئ وقيم الدستور، ومراعاة التحولات العالمية والوطنية، وحاجيات المواطنين وأولوياتهم من أجل استنباط حلول منطقية، وتم اعتماد منهجية عمل مبتكرة تركز على الإنصات والمشاورة الوطنية الموسعة مع المواطنين والأحزاب السياسية والفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين والشركاء الاجتماعيين وممثلو المجتمع المدني والهيئات الكبرى المنظمة لتشخيص الوضعية الراهنة.

على هذا الأساس حددت أربعة معيقات كبرى للتنمية وهي: أولاً، غياب تناسق عمومي بين الرؤيا التنموية والسياسات العمومية المعلنة وغياب التقائية هذه السياسات، ثانياً، بطء في التحول البنيوي للاقتصاد، ثالثاً، محدودية قدرات القطاع العام فيما يخص تصور وتنفيذ السياسات العمومية والخدمات العمومية ذات جودة، وأخيراً الشعور بضعف الحماية القضائية وعدم القدرة على التنبؤ الذي يحد من المبادرات.

كشفت تصورات مختلف الهيئات الاستشارية، على المستوى الاقتصادي، عن وجود تقدم حقيقي في العديد من المجالات، لكن هذا التقدم صاحبه تنفيذ بطيء للإصلاحات الكبرى نتيجة إكراهات مرتبطة بعدة عوامل، أهمها "ضعف القدرة على تحويل وتحديث الاقتصاد والاستفادة من الاستثمارات العمومية الضخمة التي سبق إنجازها"⁴، فبالرغم من انخراط المغرب في أورش إصلاحية كبرى وضخه لموارد مالية متزايدة من سنة لأخرى إلا أن آثار ذلك على المدى المتوسط والبعيد لا تنعكس إيجاباً بالقدر الكافي على معدل النمو. يظهر ذلك في ضعف قدرة الاقتصاد الوطني رغم تسجيله مستويات قوية نسبياً من حيث النمو في بداية الألفية الثالثة ممثلاً في خلق الثروات وفرص الشغل لكن هذه المستويات سرعان ما انخفضت، فقد انتقلت وتيرة نمو الاقتصاد الوطني من 4,8 % كمعدل سنوي خلال الفترة 2009-2000 إلى 3,5 % خلال الفترة 2010-2019، و2,8 % ما بين 2018 و2019⁵، بالإضافة إلى أن معدل الناتج الداخلي الخام لم يعرف تطوراً كبيراً. وهو ما يمكن معه القول إن الاقتصاد المغربي يعاني من البطء في التحول البنيوي الذي يجد أهم أسبابه في ضعف الانفتاح على فاعلين اقتصاديين جدد أكثر إبداعاً وتنافسية، وضعف نجاعة منظومة الضبط وعدم الاستفادة بشكل أمثل من آليات التحفيز بشكل متساو، بالإضافة إلى محدودية مساهمة القطاع الخاص في النسيج الاقتصادي، وضعف جاذبية مناخ الأعمال.

ساهمت الانعكاسات التي خلفتها الأزمة الصحية لكوفيد 19 بدورها في التأثير على الاقتصاد العالمي، بحيث "تراجع الناتج الداخلي الخام سنة 2020 بنسبة 3,1 %، كما تقلص النشاط الاقتصادي لمجموعة من الدول"⁶، وكان

⁴ النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، أبريل، 2021، ص 24.

⁵ تقرير النموذج التنموي الجديد، ص 24.

⁶ التقرير الاقتصادي والمالي، "فرص وخيارات استراتيجية بمنحها النموذج التنموي"، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، 2022، ص 54.

لذلك انعكاسه المحلي بتعميق نقاط ضعف الاقتصاد ممثلة أساسا في اتساع الاقتصاد غير المهيكل⁷، وتأثر المقاولات الصغرى والمتوسطة باعتبارها عنصرا مهما في النسيج الاقتصادي المغربي، بحيث تشكل المقاولات الصغيرة جدا نسبة 64%، والمقاولات الصغرى والمتوسطة نسبة 29%، في حين تمثل المقاولات الكبرى حوالي 7% من مجموع المقاولات⁸، مما يتطلب الاتجاه نحو توفير الدعم للمقاولات المتضررة لضمان استمراريتهما. شكلت أزمة كوفيد 19، على الرغم من تداعياتها السلبية، فرصة تاريخية لإعادة ترتيب الأولويات، بشكل خاص الجوانب الماسة بالاقتصاد الوطني والمجالات الاجتماعية، التي زادت من حدتها الحرب الأوكرانية الروسية والتأثيرات الاقتصادية العالمية التي خلفتها، مما جعلت هذه الظرفية تطبع "باللايقين"⁹، وتتسم بالعديد من الشكوك حول الوضع الاقتصادي العالمي.

يواجه المغرب تحديا تاريخيا بين تجاوز الأزمات الاقتصادية العالمية التي تنعكس على الاقتصاد الوطني وبين تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد، خصوصا في شقه المتعلق بالنهوض بالاستثمار؛ إذ راهن على رفع نسبة استثمار القطاع الخاص إلى 65% بدل 35% المسجلة حاليا في أفق سنة 2035، مما يستلزم اعتماد إطار استثماري جاذب نظرا لما يشكله القطاع الخاص من قاطرة للتنمية، فقلب هذه المعادلة بين الاستثمار العام والخاص، وجعل هذا الأخير يتبوأ مكانة الصدارة، يقتضي بالأساس النهوض بالاستثمار العمومي لكونه يوفر نوعا من الثقة لدى المستثمرين الخواص.

يراهن المغرب على الاستثمار المنتج كرافعة لإنعاش الاقتصاد الوطني وما سيوفره من فرص للشغل وموارد تمويلية، وما سيحققه ميثاق الاستثمار الجديد من جاذبية للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بالتفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز، وتبسيط ورقمنة المساطر، وتسهيل الولوج إلى العقار، والطاقت الخضراء، وكذا توفير الدعم المالي لحاملي المشاريع، بحيث ستعزز مكانة المغرب في جذب الاستثمارات، وبالتالي تحقيق الهدف الاستراتيجي في أن يأخذ القطاع الخاص المكانة التي يستحقها في مجال الاستثمار كمحرك حقيقي للاقتصاد الوطني. ولترجمة ذلك على أرض الواقع، وجب تحديث المنظومة القانونية المؤطرة للاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا تبني ميثاق استثمار جديد يواكب التحولات الاقتصادية العالمية والوطنية، فمن شأن ذلك تعزيز الجاذبية الاقتصادية للمغرب. ولعل الاهتمام الذي توليه مختلف الاستراتيجيات للاستثمار الخاص يؤكد فرضية وجود معوقات تؤثر على مردودية الاستثمار العمومي.

⁷ يقصد به كل نشاط اقتصادي ينشط خارج المجال الرسمي للحكومة الذي تقوم بضبطه، وهذا النوع من الاقتصاد لا يخضع للضريبة ولا للمراقبة.

⁸ معطيات واردة في البحث الوطني حول المقاولات لسنة 2019 من إعداد المندوبية السامية للتخطيط.

⁹ مبدأ اللايقين أسس له العالم الألماني فرنز هايزنبرغ عام 1927، معناه أن الانسان ليس قادرا على معرفة كل شيء بدقة متناهية، وبعد تشكل هذا المفهوم في دائرة الفيزياء المعاصرة، انتقل إلى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، جمال المحافظ، "الاعلام في زمن اللايقين"، الطبعة الأولى (مطبعة دار المناهل، 2023)، ص

بناء على ما سبق، وبعد أن راكم المغرب مسارا طويلا في احتكار الدولة لمجال الاستثمار في ظل ضعف مبادرة القطاع الخاص، وجب تقييم هذا المسار التنموي في مجال الاستثمار العمومي، وتحديد مدى فعاليته. ومن هنا تأتي الإشكالية التي تروم هذه الدراسة معالجتها من خلال مساجلة كون الاستثمار العمومي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن هذه المساهمة لا يمكن أن تتأتى دون خلق تأثير على المؤشرات الاقتصادية، والتي بدون شك ستنعكس على المؤشرات الاجتماعية، لتحقيق مزيدا من العدالة الاجتماعية، مع استحضار المعوقات والتحديات التي قد تحول ضد فعالية الاستثمار العمومي. ولمعالجة هذه الإشكالية، ستناول هذه الدراسة واقع الاستثمار العمومي بالمغرب وأهم المعوقات التي تحد من فعاليته (أولا) لنحاول في الجزء الثاني تناول مداخل وسبل تجويد الاستثمار العمومي (ثانيا).

تنبثق عن الإشكالية المركزية جملة من الأسئلة الفرعية من قبيل: ماهي المعوقات التي تحد من فعالية الاستثمار العمومي؟ ما هي انعكاسات الاستثمار العمومي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ ما هي مختلف الإجراءات المتخذة من أجل تحسين مردودية الاستثمار العمومي؟

أولا: واقع الاستثمار العمومي بالمغرب

تتعدد الأساليب التي تنهجها الدولة من أجل تحقيق الإقلاع الاقتصادي، لكن الغاية واحدة وهي تحقيق التنمية، التي هي "عملية تدخلية، أو هي تدخل إرادي من قبل الدولة بهدف تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات، وتغير إيجابي يهدف به نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل، وهي عدة أنواع: تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية".¹⁰ ويتخذ هذا التدخل الإرادي للدولة أشكالا متعددة في مقدمتها الاستثمار العمومي الذي يعد ركيزة أساسية تمكن من خلق تحول في الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات الأجنبية، مما يكون له أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية كتنامي فرص الشغل. ولتحقيق ذلك، انخرط المغرب في مجموعة من المشاريع الاستثمارية الكبرى، غالبا ما كانت تستهدف تأهيل البنية التحتية والارتقاء بجودة الخدمات وتحقيق النمو الاقتصادي، لكن بالرغم من الجهود المبذولة من أجل تحسين انعكاساتها على المجال الاقتصادي والاجتماعي إلا أن أثرها بقي محدودا، وهو ما يستدعي تشخيصا لواقع الاستثمار العمومي ورصد مختلف الأعطاب التي تحد من فعاليته، والتي يمكن إجمالها في صنفين: المعوقات ذات الطابع المالي والاقتصادي والمعوقات ذات الطابع التدييري.

1- المعوقات المالية والاقتصادية

تُمثل المعوقات المالية والاقتصادية أهم الإشكالات التي تحد من مجهودات الدولة في النهوض بالاقتصاد الوطني، كما تساهم في تقليص مردوديته على المجتمع، حيث يتم رصد اعتمادات مالية مهمة دون أن يكون لها انعكاس على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى محدودية بنية وتركيب نفقات الاستثمار.

أ) ارتفاع نفقات الاستثمار العمومي ومحدودية الأثر

¹⁰ بلال الزكراكي، "النموذج التنموي الجديد وإشكالية تحقيق التنمية الترابية بالمغرب، دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، (الرباط: مطبعة الأمنية، 2021)، ص 12.



الاستثمار العمومي وسؤال الفعالية

يعد تسخير الموارد المالية الضرورية لتنزيل سياسات عمومية تنموية دون تحقيق الآثار والنتائج المرجوة، من بين أهم الإشكالات التي تعترى المنظومة المالية بالمغرب. ينطبق ذلك على نفقات الاستثمار التي تعرف ارتفاعا غير مسبوق من سنة لأخرى، لكن الانعكاس الإيجابي على مستوى الاقتصاد الوطني يبقى محدودا ولا يرتقي بالاقتصاد كما هو متوقع، على الرغم من أن المغرب بذل مجهودا ماليا للرفع من نسبة الاستثمارات العمومية يوازي الدول ذات الاقتصاد القوي. ويبين الجدول أسفله تموقع المغرب بين الدول الرائدة في مجال الاستثمار نسبة إلى الناتج الداخلي الخام الإجمالي.

الدول	نسبة الاستثمار
إيطاليا	24,2
اسبانيا	25,3
البرتغال	28,4
كوريا الجنوبية	31,5
المغرب	32,2
الصين	34,8

نسبة الاستثمار في البلدان التي حققت معجزات من حيث النمو (نسبة إلى الناتج الداخلي الخام الإجمالي المتوسط) الدول في فترة 1970-1990، والمغرب خلال الفترة ما بين 2000-2019/ المصدر: بنك المغرب. من خلال البيانات المتضمنة في الجدول، يتضح أن المغرب بذل جهدا استثماريا مهما في الفترة الممتدة ما بين 2000 و2019، عادل من خلاله جهود الدول الأخرى في الفترة من 1970 إلى 1990، لكن أثره بقي محدودا، عكس الدول الأخرى التي حققت نمو اقتصاديا مهما.

تجدر الإشارة إلى أن المغرب عبأ ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2023 مبلغ 300 مليار درهم للاستثمار العمومي، فيما خصص لسنة 2022 رصيد 245 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 55 مليار درهم، و230 مليار درهم سنة 2021. أما بالنسبة للتنفيذ، فعرف تنفيذ اعتمادات الاستثمار تحسنا كبيرا بين سنتي 2017-2020، بلغ حجم التنفيذ 89,91 مليار درهم سنة 2020، بمعدل 83,80%، و67,01 مليار درهم سنة 2017، بمعدل إصدار 78,95%، وانتقل معدل التنفيذ سنة 2013 بأكثر من 16 نقطة، وذلك من 62,43 سنة 2013 إلى حوالي 79% سنتي 2017-2018، وتم تقليص حجم الاعتمادات المرحلة بحيث انتقلت من 15,75 مليار درهم، سنة 2017 إلى 11,01 مليار درهم سنة 2020، أي بانخفاض قدر في 30%¹¹. الملاحظ أن نفقات الاستثمار سجلت ارتفاعا مهما، وكذلك الأمر فيما يخص نسبة التنفيذ، لكن يبقى سؤال الأثر مطروحا حول مردودية هذه النفقات؛ إذ تؤكد أغلب التقارير ذات الطابع الاقتصادي والمالي أن حصيلة الإنجاز لا تؤثر بشكل كبير في مؤشرات التنمية. ويمكن تأكيد ذلك، من

¹¹ بناء على المعطيات الواردة ضمن ملخص مذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار المرافقة لقانون المالية لسنة 2022.

خلال مؤشر "معدل تزايد إنتاجية رأس المال ICOR"¹²، الذي يعبر عن العلاقة بين نسبة الاستثمار ونسبة النمو (بحيث كلما كان هذا المعدل مرتفعا كان تأثير الاستثمار على النمو ضعيفا).

سجل المغرب، حسب تقرير صادر عن بنك المغرب حول وضعية الاستثمار، بخصوص نسبة المعامل الهامشي للرأسمال، خلال الفترة ما بين 2000-2019، معدل 9,4، في حين سجلت تونس 8,3 ومصر 4,7، والصين 4,9، أما الفيليبين فحققت الصدارة بمعدل 4,2، لذا فيبقى الاستثمار ذو مردودية ضعيفة بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط التي ينتهي إليها حيث تسجل 5,7 معدل ICOR¹³، وهو ما يفسر كون المغرب يبذل جهدا في تحسين فعالية نفقات الاستثمار، لكن يظل العائق الأساسي مرتبط بمدى انعكاسه على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الذي يظل تأثيره ضئيلا، مما يفوت على الدولة موارد مالية مهمة دون تحقيق النتيجة المطلوبة.

ب) محدودية بنية وتركيب نفقات الاستثمار

يهدف القانون التنظيمي للمالية 130.13 لتعزيز دور قانون المالية كأداة رئيسية لتنزيل السياسات العمومية والقطاعية، وآلية تمكن من تحقيق نجاعة وانسجام السياسات العمومية التنموية، إلا أن مسألة جعل القانون المالي أداة في خدمة السياسات وفعاليتها مازال يثير العديد من الإشكالات أهمها عدم وجود الالتئانية وهيمنة المقاربة القطاعية المنغلقة، حيث يُضعف التنسيق والانسجام بين البرامج، سواء داخل نفس القطاع الوزاري أو بين القطاعات الوزارية الأخرى في حالة تعدد المتدخلين، وهذا ما أكدته تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، الذي رصد أن تنزيل السياسة الحكومية في القانون المالي السنوي، لا يتم بطريقة واضحة ومقروءة، ومرد ذلك إلى كون التبوب الميزانياتي الجاري به العمل لا يمكن من ربط برامج الاستثمار بشكل يجعلها "أداة في خدمة وتقييم السياسات العمومية"؛ فبالرجوع للمادة 38 من القانون التنظيمي للمالية 130.13 التي تنص على أن: "... تقدم نفقات الميزانية العامة، داخل الأبواب، في فصول منقسمة إلى برامج وجهات ومشاريع أو عمليات" ووفق هذا التبوب يجب أن تكون كل هذه المستويات متناسقة فيما بينها: الباب، الفصل، برنامج... وبشكل خاص على مستوى البرنامج، الذي يشكل كنه التدبير الحديث، إذ على مستواه يمكن الحديث عن الأهداف والمؤشرات التي تساعد على قياس مدى فعالية السياسة القطاعية المنزلة، على اعتبار أن البرنامج يمثل جزءا من السياسة العمومية التنموية. ذلك أن من شأن تحقيق فعالية البرنامج ونجاعته أن ينعكس إيجابيا على السياسات التنموية بشكل شامل.

وتجدر الإشارة إلى أن تنزيل البرنامج مازال يتسم بمجموعة من المحدوديات، أهمها التعامل مع البرنامج وفق تدبير تقليدي وليس كآلية لترجمة التدبير بالنتائج، فضلا عن ضعف تناسق بين البرامج، وهو ما من شأنه أن يحد من أثر البرامج ذات البعد التنموي، بحيث يتم تنزيل كل برنامج بشكل منعزل عن باقي البرامج التي تتقاطع معه، فعند العودة للمادة 39 من القانون التنظيمي للمالية 130.13، إذ عرفت البرنامج بأنه: "مجموعة متناسقة من المشاريع

¹² INCREMENTAL CAPITAL OUTPUT RATIO

¹³ بنك المغرب، تقرير حول بنك المغرب ووضعية الاستثمار، لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، مجلس النواب، 2022، ص7.



الاستثمار العمومي وسؤال الفعالية

او العمليات التابعة لنفس القطاع الوزاري"، وما يمكن استنتاجه من خلال مدلول المادة 39 أن البرنامج هو ذو طبيعة قطاعية ولا يمكن أن يشمل أكثر من قطاع، وهذا من شأنه أن يتعارض مع طبيعة السياسات العمومية التنموية التي يهيمن عليها طابع التداخل بين قطاعات وزارية متعددة، بالإضافة إلى تعدد المتدخلين الذي يقتضي تحقيق تناسق فيما بينهم.

يمكن القول أن التبويب الميزانياتي "لا يسمح بتجميع وربط برامج الاستثمار، سواء أكانت وزارية أو مشتركة بين الوزارات، ومن شأن ذلك التأثير على تقييم مختلف برامج الاستثمار العمومي"¹⁴، وهذا ما يفسر محدودية، وقلة نجاعتها، نظرا لما للتقييم من أهمية في تحسين جودة الاستثمار العمومي.

من جهة أخرى، ارتكز التبويب الميزانياتي المعمول به في فرنسا على خلق انسجام من خلال اعتماد المهمة¹⁵، والتي تمكن من الحفاظ على التناسق بين جل السياسات القطاعية، وبالتالي تحقيق التقائية السياسات العمومية بشكل يضمن تحقيق فعالية وأثار السياسات المتبعة، فالتدبير الميزانياتي بفرنسا موجه لخدمة السياسات التنموية على خلاف المغرب الذي لازال فيه التدبير المالي مقرونا بالهيكل الوزارية، لذا يبقى التدبير الأنسب هو العمل على خلق لجان تنسيق وزارية و بين-وزارية، بحيث تمكن من تحقيق التقائية السياسات الاستثمارية وضمان فعاليتها.

كذلك من بين العوامل التي تعرقل نجاعة الاستثمار العمومي، وتحد من فعاليتها، نجد بالدرجة الأولى بنية وتركيبة نفقات الاستثمار، إذ لا تساهم هذه الأخيرة في إبراز القيمة المادية والحقيقية للاستثمار العمومي، فبالعودة إلى المادة 17 من القانون التنظيمي للمالية 130.13، تنص على أن: "توجه نفقات الاستثمار بالأساس لإنجاز المخططات التنموية الاستراتيجية والبرامج متعددة السنوات بغية الحفاظ على الثروات الوطنية أو إعادة تكوينها أو تنميتها. لا يمكن أن تشمل نفقات الاستثمار على نفقات الموظفين أو نفقات المعدات المرتبطة بتسيير المرافق العمومية، كما تشمل نفقات الاستثمار أيضا على إعانات الاستثمار المرصدة للحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والمؤسسات العمومية الإدارية".

¹⁴ للاستزادة راجع تقرير المجلس الأعلى للحسابات، لسنة 2021، 14 شعبان 1444 (7 مارس 2023)، منشور في الجريدة الرسمية عدد 7175، ص 2617.

¹⁵ Loi organique n° 2001-692 du 1 août 2001 relative aux lois de finances :articles 7 - Les crédits ouverts par les lois de finances pour couvrir chacune des charges budgétaires de l'Etat sont regroupés par mission relevant d'un ou plusieurs services d'un ou plusieurs ministères. Une mission comprend un ensemble de programmes concourant à une politique publique définie. Seule une disposition de loi de finances

d'initiative gouvernementale peut créer une mission.



الاستثمار العمومي وسؤال الفعالية

يتضح من خلال هذه المادة أن بنية نفقات الاستثمار لا يجب أن تشتمل على نفقات التسيير بهدف ضمان نجاعتها، وفعاليتها، لكن بالعودة إلى تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، والذي سجل خلال تحليله لحسابات التسيير المتعلقة بقطاعات وزارية محددة إدراج أصناف أخرى من نفقات التسيير ضمن نفقات الاستثمار، ممثلة في: نفقات تقديم الخدمات، السلع الاستهلاكية، وإعانات الاستغلال والتحويلات الجارية الأخرى، الأمر الذي يشكل عائقا أمام تحقيق المقروئية الميزانية لنفقات الاستثمار، مما يحد من تقييم الجهود الحقيقي المبذول في مجال الاستثمار.

أوصى المجلس الأعلى للحسابات في هذا الصدد بمواصلة تطهير بنود ميزانية الاستثمار من خلال تحديد وإعادة تصنيف النفقات التي لا تتوفر على مواصفات يمكن اعتبارها نفقات استثمار، وتعزيز آلية حكامه التحويلات والإعانات التي تقدمها الدولة للمؤسسات العمومية، ووضع أدوات وهياكل للتنسيق بين الوزارات موجهة نحو السياسات العمومية بدلا من هياكل كل وزارة، وذلك قصد ضمان التنسيق بين البرامج المقررة في ميزانية هذه السياسات¹⁶، فمن شأن ذلك ضمان فعالية نفقات الاستثمار، وتوفير المزيد من الشفافية والمقروئية الميزانية. فكل هذه الإكراهات المتصلة بتدبير نفقات الاستثمار تشكل عائقا أمام تحقيق فعالية الاستثمار العمومي، وتحد من قيمته الحقيقية.

ج) عدم تأثير الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي

تسعى جل الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الحفاظ على معدل النمو الاقتصادي، الذي يمكن من تحديد مدى قدرة اقتصاد دولة ما على الإنتاج. وبشكل تعدد آليات الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، التي يأتي في مقدمتها الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة. ومن البديهي أن الاستثمار من شأنه أن يساهم في تحسين النمو الاقتصادي، شريطة أن يكون منتجا وذو قيمة مضافة، وبما أن نفقات الاستثمار العمومي تشهد ارتفاعا من سنة لأخرى، يفترض معه أن تساهم في تحسين المؤشرات الاقتصادية من خلال الأثر الذي ستبصمه، وبالتالي تحقيق تطور في معدلات الناتج الداخلي الخام. غير أن هذه الفرضية لم تتحقق على أرض الواقع، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم قدرة الاستثمار العمومي على خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، كما يوضح المبيان أسفله:

¹⁶ تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2021، ص 2617.

تطور النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 2000-2023



المصدر: تركيب شخصي بناء على تقارير المندوبية السامية للتخطيط

يتضح، من خلال تحليل البيانات الواردة في المبيان، يتضح أنه مع مرور السنوات يتطور معدل النمو الاقتصادي بشكل متذبذب، ويعد "التذبذب volatility رديفا للخطر risk وعدم اليقين uncertainty في أدبيات الاقتصاد والمال، كما يؤثر تذبذب النمو سلبا في معدل الاستثمار وفي متوسط معدل النمو"¹⁷، مما يفسر نوعا من عدم الاستقرار بالنسبة للاقتصاد المغربي، لاسيما وأن هذا الأخير تتحكم فيه مجموعة من المحددات، منها داخلية، كاعتماد الاقتصاد الوطني على المجال الفلاحي، نظرا لتنوعه ومساهمته في الناتج المحلي، إلا أنه يبقى رهينا "بسخاء السماء" وما تجود به، وأي أزمة جفاف تخلف تدهور الأوضاع الاقتصادية، مما يؤدي إلى تذبذب النمو الاقتصادي وعدم استقراره، بالإضافة إلى اتساع الاقتصاد غير المهيكل الذي يفوت على الدولة موارد مالية مهمة نتيجة التمهرب الضريبي، كما يخلف نوعا من عدم الاستقرار الاجتماعي، وبالتالي لا يعكس القيمة الحقيقية للاقتصاد الوطني. ومن بين أهم العوامل الخارجية التي أثرت على الاقتصاد المغربي، نجد الحرب الأوكرانية الروسية التي أربكت الاقتصاد على المستوى العالمي، وأحدثت اختلالات على مستوى أسعار الطاقة، والمنتجات المستوردة.

أمام كل هاته المتغيرات التي تحد من الاقتصاد الوطني، يظل تأثير الاستثمار العمومي طفيفا ولا يحدث تغييرا ملحوظا مع مرور السنوات، مما يفسر سبب محدودية انعكاس الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي وعدم خلقه قيمة مضافة منتجة، الأمر الذي يعمق من هشاشة الاقتصاد الوطني في ظل وجود مجموعة من التحديات الاقتصادية الخارجية والداخلية.

هذا الوضع الاقتصادي المتذبذب يستدعي تكثيف جهود كل المتدخلين الاقتصاديين لتقوية دعائم الاقتصاد الوطني، وتوجيه الاستثمار العمومي نحو المجالات المنتجة لضمان تأثير إيجابي على الاقتصاد، وتقليص الاقتصاد غير المهيكل الذي يخل بمبدأ التنافسية ويكبح مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن

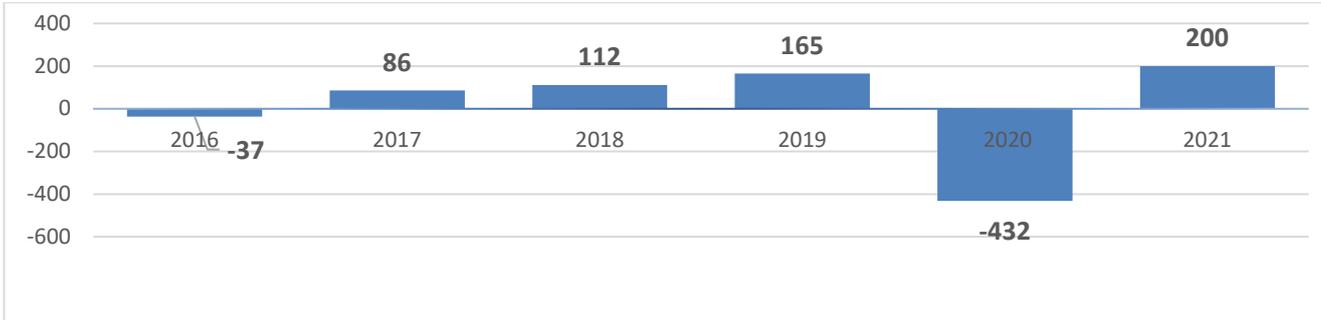
¹⁷ أنيل عبد الجبار الجومرد، تذبذب النمو الاقتصادي ومخاطره، العوامل المحددة والآثار في البلدان النامية، مجلة تنمية الريفين، مجلد 32، العدد 97، (2010)،

استجلاء ذلك من خلال مؤشر ممارسة الأعمال، إذ شهد هذا المؤشر تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث تقدم المغرب في تصنيفه من الرتبة 130 في سنة 2009 إلى الرتبة 53 في سنة 2020، ورغم هذا التحسن لم يواكبه تطور في معدل النمو الاقتصادي، ويمكن القول أن كل من الاستثمار العمومي والخاص لا يؤثران على النمو الاقتصادي، مما يقتضي تقوية دعائم الاقتصاد المغربي وعدم جعله رهينة للمتغيرات الظرفية، وتعزيز الشفافية الاقتصادية.

(د) صعوبة خلق ثروة وفرص شغل

يعد الاستثمار آلية لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وخلق فرص الشغل، بحيث يُفترض أنه كلما زادت نسبة الاستثمارات العمومية إلا وانخفضت نسبة الفوارق الاجتماعية نظرا للتأثير الإيجابي الذي ينعكس على المجالات الاجتماعية والاقتصادية، لكن هذا المعطى يظل صعب التحقق عند استحضار مجموعة من الاختلالات البنيوية التي تطل الاستثمار العمومي، من بينها غياب العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات، وأثرها المحدود على مستوى المؤشرات الاجتماعية؛ فلم يظهر أثر الاستثمارات العمومية بشكل واضح على المؤشرات الاجتماعية، وهو ما يبدو من خلال تطور معدل البطالة، كما يوضح المبيان اسفله:

تطور أحداث فرص الشغل الصافي:



المصدر: التقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2023.

يمكن تفسير البيانات والمعطيات الواردة في المبيان بكون مختلف المشاريع الاستثمارية غير قادرة على خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وأهمها تقليص معدل البطالة والفوارق الاجتماعية.

تجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة بالوسط الحضري قد عرف سنة 2021 نسبة 16,9%، في حين سجلت سنة 2020 نسبة 15,8%، أما بالنسبة لسنوات 2019 و2018 و2017 فتأرجحت نسبة البطالة بين 13,8% و14%، ويظل الهدف المنشود من الاستثمار العمومي في تقليل نسبة البطالة وتحريك عجلة الاقتصاد صعبا، رغم أن نفقات الاستثمار في تزايد مستمر من سنة لأخرى.

يمكن تفسير عجز الاستثمار العمومي في خلق فرص شغل نظرا لهيمنة الاستثمارات التي تبتغي تحسين البنية التحتية، وهو ما لا تنعكس آثارها على التنمية الاقتصادية إلا على المدى البعيد، فضلا عن عدم قدرتها على التأثير على معدل النمو الذي بقي متأرجحا في نسب محددة.

يجب الإشارة لمؤشر مهم يرتبط بمعدل البطالة، وهو مؤشر الثقة، إذ يمكن من تحديد مدى ثقة الأسر في الاقتصاد المغربي، "فتفسير بلد ما لا يتعلق فقط بالإحصائيات والبيانات والأرقام والنسب، بل يعني أولا استعادة

الثقة، بمعنى الثقة في الدولة، وحيادها وامتانة مؤسساتها¹⁸ وقرارتها الاقتصادية التي تظل لصيقة بالاستثمار، فكلما تعززت الثقة في الدولة كلما كانت نسبة الاستثمار الخاص مرتفعة، وانعكست على المؤشرات الاقتصادية. بالنظر في مؤشر ثقة الأسر وآرائها حول تطور البطالة والأوضاع المالية ومؤشرات أخرى¹⁹، وتوضح نتائجه عدم الثقة في الاقتصاد الوطني (بلغت نسبة الأسر التي لديها إحساس بتدهور حاد للمعيشة نسبة 75,6%، فيما عبر 15,7% عن استقرار مستوى المعيشة أما النسبة المتبقية والتي تمثل 8,7% تتوقع تحسن مستوى المعيشة، وقد استقر هذا المؤشر في نسبة 66,9، وذلك بالنسبة للفصل الثاني من سنة 2022)²⁰، أما بالنسبة لتطور مستوى البطالة فقد توقعوا ارتفاعا حادا لها في سنة 2022، إذ أن نسبة 87,4% توقعوا ارتفاعا في نسبة البطالة، ليستقر هذا المؤشر في 82,8، وهكذا، فقد انخفض مؤشر ثقة الأسر إلى 53,7 نقطة سنة 2022، بعد أن سجل سنة 2021 معدل 61,2 نقطة، أما بخصوص سنة 2023 فقد سجل المؤشر أدنى مستوى له منذ 2008، نتيجة ارتفاع البطالة وأسعار المواد الغذائية.

تؤكد كل هذه المؤشرات أن جل السياسات الاستثمارية تتسم بالمحدودية، وغير قادرة على الاستجابة لمختلف التحديات الاجتماعية أو التأثير فيها أو خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، كما أن الدور الاجتماعي الذي يفترض أن تلعبه الاستثمارات العمومية في خلق فرص شغل وتحقيق نمو اقتصادي، لم يعد حاضرا بقوة، بل أصبحت تلعب دور المحفز للاستثمار الخاص، بهدف أن يحقق هذا الأخير التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلى جانب المعوقات المالية والاقتصادية المؤثرة في فعالية الاستثمار العمومي نجد كذلك المعوقات التدييرية التي لا تقل أهمية عن الأولى (2-المعوقات التدييرية).

(2)- المعوقات التدييرية

ترتبط المعوقات التدييرية بشكل وثيق بمراحل إعداد المشاريع الاستثمارية، وتكون في الغالب هذه المراحل مترابطة فيما بينها، وأي خلل تدييري في المراحل الأولية من شأنه أن يؤثر على المراحل الموالية، بالإضافة إلى تعدد الفاعلين المتدخلين في كل مرحلة مما يقتضي التنسيق المتواصل فيما بينهم.

¹⁸ كمال المصباحي، "الاقتصاد السياسي المغربي بين نمو والثقة والريية"، ضمن نجيب اقصي واخرون، الاقتصاد السياسي بالمغرب، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 12، الجزء 18، شمس برينت، الرباط، 2018، ص 109.

¹⁹ آفاق تطور مستوى المعيشة بصفة عامة، فرص اقتناء السلع المستديمة، الوضعية المالية الحالية للأسرة، التطور السابق للوضعية المالية للأسرة، التطور المرتقب للوضعية المالية للأسرة، والتطور السابق والمترقب لأسعار المواد الغذائية وقدرة الاسرة على الادخار خلال الأشهر المقبلة.

²⁰ مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط، نتائج بحث الظرفية لدى الأسر، الفصل الثاني من سنة 2022، ص 2.

أ) اختلالات مراحل إعداد وتنفيذ الاستثمارات العمومية

تعتري منظومة الاستثمارات العمومية مجموعة من النقائص، وبشكل خاص تلك المرتبطة بالتدبير والتنسيق في المراحل المتبعة، بدءاً بتحديد الحاجيات، ثم اختيار المشاريع الاستثمارية حسب الأولوية، ثم التخطيط والتنزيل ثم التتبع وأخيراً التقييم.

بالنسبة لتحديد الحاجيات، فهي مرحلة أولية، تتوخى ملاءمة المشروع الاستثماري المقرر برمجته مستقبلاً مع حاجيات المواطنين والظروف الاقتصادية والموارد المالية، وتتداخل مجموعة من العوامل في تحديد الحاجة الاقتصادية، مما يستوجب القيام بدراسات مسبقة تحدد مدى الحاجة الفعلية للمشروع الاستثماري وأهدافه وآثاره والفئة المستهدفة، أي وضع إطار تصوري شامل لمدى وجود حاجة حقيقية. ويمكن تسجيل ملاحظة أساسية في هذا السياق، تظل مرتبطة بمدى قدرة القطاع العام على وضع تصور شامل، فقد أشارت تقارير عدة، أهمها تقرير النموذج التنموي الجديد، إلى ضعف التصور لدى القطاع العام فيما يتعلق بالاستثمارات العمومية، كما أن أغلب المشاريع المقترحة لا يتم إرفاقها بصياغة احتياجات مدروسة ومبررة من خلال تحليل سوسيو-اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار الجدوى واختيار التمويل والأهداف والآثار.

يتم اختيار المشروع الاستثماري بناءً على دراسة مفصلة لكل جوانب المشروع المالية والتدبيرية وكلما كانت المرحلة السابقة دقيقة ومحكمة، كلما انعكست النتائج الإيجابية على المراحل الموالية، إذ أشار التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2019، و2020 لنتائج المهام الرقابية المنجزة من طرف المجالس الجهوية للحسابات حول المشاريع العمومية المنجزة على مستوى الجهة بكونها مازال تشهد اختلالات عدة سواء على مستوى التنفيذ أو الاستغلال، وانصبت على جرد للمشاريع التي تعرف تعثرات وتحديد الأسباب الكامنة من وراء ذلك، وقد خلصت مهمة الموضوعاتية إلى أن التدبير لمجموعة من المشاريع تكتنفه العديد من الصعوبات بشكل يؤثر على نجاعتها ومردوديتها، فالأسباب التي أدت إلى صعوبات في تنزيل المشاريع الاستثمارية العمومية أو عدم اكتمالها يعود بالأساس إلى مراحل التخطيط والتصوير.

أشار التقرير كذلك إلى أن من بين الأسباب المؤدية لفشل المراحل الأولية تتعلق بغياب وضعف الدراسات التقنية والمالية، ضعف دراسات الجدوى، ومحدودية التنسيق بين الأطراف المعنية بالمشروع خلال مرحلة التخطيط، وعدم تسوية الأوعية العقارية المحتضنة للمشاريع العمومية أو اختيار مواقع غير ملائمة أو غير متفق بشأنها. أما بخصوص مرحلة الإنجاز، فتشهد كذلك عدة صعوبات تتعلق بمحدودية التزام أطراف المشروع بالالتزامات التعاقدية، مما ينعكس سلباً على أجل إنجاز وتنفيذ المشروع، مع وجود تدبير غير ملائم للمنازعات التي تنشئ بين الأطراف المتدخلة في عملية التنفيذ الذي يسبب بطء وتأخير في الإنجاز، بالإضافة إلى محدودية تتبع المشاريع وتقييمها والتأكد من مدى جودتها. وفيما يتعلق بالمرحلة الأخيرة الممثلة في الاستغلال فتتأثر بعدم توفر الموارد البشرية على المؤهلات الكافية، وقلة التجهيزات والمواصفات التقنية والخبرة اللازمة.

عموماً، تتجلى أغلب معيقات الاستثمار العمومي في ضعف التصور الذي يؤثر على باقي المراحل الموالية ويحد من آثاره على مؤشرات التنمية، فتحقيق فعالية الاستثمارات العمومية وضمان الاستغلال المثالي لها رهين بوجود

انسجام وتناسق بين حاجيات المواطنين وأهداف المشاريع العمومية. فجل هذه التعثرات تقف كسد منيع أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، نظرا لضعف القطاع العام في تصور وتنفيذ السياسات العمومية التنموية، مما ينتج عنه التأثير المباشر على جودة الخدمات المقدمة.

ب) غياب التقائية السياسات الاستثمارية وصعوبة التقييم

تشكل التقائية السياسات العمومية خاصية أساسية من خصائص السياسات الفعالة، إذ تمكن من توحيد الجهود بين مختلف المتدخلين، لكن هذه التقائية تغيب في السياسات العمومية التنموية، خاصة في الاستثمار العمومي، بحيث لا تتوفر رؤية استراتيجية تمكن من إشراك كل الفاعلين في هذه السياسات، ففي الغالب ما يتم إعداد مختلف الاستراتيجيات والخطط التنموية بشكل منعزل مما يؤدي لغياب الانسجام بين مختلف مكوناتها، بالإضافة إلى هيمنة المقاربة القطاعية التي تجعل كل قطاع معزولا عن الأخر رغم وجود مشاريع استثمارية مشتركة، فضلا عن ضعف التنسيق الذي يعتبر عاملا مهما لتحقيق التقائية هذه السياسات.

من جهة أخرى، يؤثر غياب التقائية السياسات الاستثمارية على عملية التقييم التي تطرح مجموعة من الإشكالات أهمها عدم وجود مرجع منهجي لدراسة مشاريع الاستثمار، وغياب معايير موحدة من أجل اختيار المشاريع، وعدم وجود قاعدة بيانات خاصة بالمشاريع، واختلاف الإطار الانتقائي الممنهج للمشاريع حسب القطاعات...إلخ. فكل هذه الإشكالات تحد من القيمة الحقيقية للاستثمار العمومي، وتؤثر على جودته، مما يفضي لإنعكاسات اجتماعية واقتصادية، لا تتوافق مع الموارد المالية المرصدة للاستثمار العمومي.

ثانيا: مداخل وسبل تجويد الاستثمار العمومي

يعرف الاستثمار العمومي العديد من الاكراهات التي تحد من مردوديته الاقتصادية وأثره التنموي، مما يقتضي النهوض به وتفعيل الآليات الكفيلة لتجاوز مختلف المعوقات التي تشكل عقبة أمام تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

كما أنه لتفعيل الإصلاح الحقيقي، بغاية خلق تحول في النسيج الاقتصادي، وتنويعه وتجاوز كوابح التنمية الاقتصادية، يحتاج إلى انخراط جل الفاعلين في المنظومة الاقتصادية الوطنية وعلى رأسها القطاع الخاص، إذ يعد شريكا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنزيل السياسات العمومية. ومن هنا، تظهر أهمية القطاع الخاص لكونه يحتل الصدارة في مختلف الاستراتيجيات التنموية، ويراهن المغرب عليه في خلق تحول اقتصادي، وأن يكون أكثر مبادرة للمساهمة في الاستثمار بالمجالات الترابية.

لا يعني فتح المجال للاستثمار الخاص، تخلي الدولة عن دورها الاستثماري، بل خلق نوع من التكامل في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق فعالية استثمارات الدولة وفسح المجال أمام هذه الأخيرة للتوجه نحو المجالات والقطاعات التي تعرف عزوف مبادرة القطاع الخاص، فاجذب الاستثمار الخاص ينطلق من استثمار الدولة بالأساس، "إذ تظل الدولة مركز الجاذبية حيث أنها هي أول مشغل، وأول مستثمر، وأول مستهلك، ولا يمكن لأي

قطاع أكان خاصا أو عاما أن يتوخى تطوره دون تدخل الدولة²¹، مما يؤكد أنه لا يمكن تصور تخلي الدولة عن الاستثمار لصالح القطاع الخاص، لأن تحفيز هذا الأخير مقرون باستثمار الدولة، لكن الرهان الموكول على عاتق القطاع الخاص هو توجيهه نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، وجعل الاستثمار العمومي موجه للمجالات الاجتماعية. قصد تحقيق هذا الهدف، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لتحسين نجاعة وفعالية الاستثمار العمومي، والمدخل الأساسي لذلك يرتبط بتحسين المنظومة التدييرية والمؤسسية من أجل خلق استثمار عمومي منتج تتوافق نتائجه مع الموارد المالية المرصودة له.

1- المداخل القانونية

اتجه المغرب في السنوات الأخيرة نحو إحداث مجموعة من التعديلات تهم الترسنة القانونية المؤطرة للاستثمار، من شأنها تشجيع مبادرة القطاع الخاص ونهج شراكة بين القطاعين العام والخاص قصد النهوض بالاستثمارات التنموية، ويرجع هذا الاهتمام غير المسبوق بالقطاع الخاص لدوره في تحقيق التنمية الاجتماعية عبر خلق فرص الشغل، وكذلك في إطار تنزيل أهداف النموذج التنموي الجديد في شقه الاقتصادي الذي راهن على القطاع الخاص بشكل كبير.

يقتضي الرفع من نسبة الاستثمار الخاص تحيين المنظومة القانونية لتتلاءم مع التغييرات الطرفية والاجتماعية التي يشهدها الاقتصاد المغربي، ومن بين هذه الإصلاحات على سبيل المثال، لا الحصر، القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار الجديد 03.22، والقانون المنظم لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فغاية هذه الإصلاحات، أساسا، تحفيز القطاع الخاص وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة اقتصاديا واجتماعيا، مما يقتضي الانكباب على مراجعة شاملة للإطار العام المتعلق بالاستثمار، بشكل يأخذ بعين الاعتبار تحقيق عدالة مجالية، وخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

أ) القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار²²

إن سياسة النهوض بالاستثمار في المغرب ليست وليدة النموذج التنموي الجديد الحالي، بل امتدت على مدى سنوات منذ حصول المغرب على الاستقلال إلى حدود الميثاق الحالي، حيث اتسمت تلك الفترة بتعدد وهيمنة قوانين الاستثمار القطاعية²³، "حيث أن كل قطاع أراد قانونه الخاص، بامتيازاته الخاصة، لا سيما الضريبية

²¹ كمال المصباحي، ص 117.

²² منشور بالجريدة الرسمية عدد 7151 بتاريخ 12 ديسمبر 2022 ص 7895.

²³ قانون الاستثمارات الصناعية ل 13 شتنبر 1958، قانون 31 دجنبر 1960 بشأن اتخاذ تدبير لتشجيع توظيف الأموال الخاصة، المدونة الخاصة

بالاستثمارات 15 غشت 1973، قانون 8 ابريل 1981 المتعلق بتشجيع الاستثمارات العقارية، قانون 17 يناير 1983 بشأن الاستثمارات الصناعية، قانون

17 غشت 1985 المتعلق باتخاذ التدابير التشجيعية لفائدة الاستثمارات العقارية، قانون الاستثمار لسنة 1988 المتعلق بقانون الاستثمارات العقارية.



الاستثمار العمومي وسؤال الفعالية

التي يجب بالطبع أن تكون أفضل من تلك التي منحت للقطاعات الأخرى²⁴، مما فوت على الدولة موارد ضريبية مهمة، لكن بعد صدور قانون الإطار بمثابة ميثاق 18.95 سنة 1995، والذي وحد القوانين السابقة التي كانت متفرقة على قطاعات متعددة، باستهداف تخفيض العبء الضريبي كآلية تحفيزية، لكن رغم ذلك، لم يتمكن الميثاق من تحقيق الأهداف المتوخاة نظرا لتعدد الإجراءات الإدارية وبطئها، بالإضافة للظروف الاقتصادية غير الملائمة التي طبعت تلك المرحلة.

دفعت كل هذه الظروف مختلف الفاعلين والمختصين للتعليق على ميثاق الاستثمار "بكونه أنجز في مدة وجيزة وبسرعة قصوى، وكل ذلك لم يعكس حجم الاهتمام بمجال مهم كمجال الاستثمار، مما نجمت عنه نتائج أقل مما يتوقع"²⁵، فأمام كل هذه التعثرات كان لزاما التفكير في ميثاق جديد للاستثمار يتماشى مع المتغيرات الدولية والوطنية ويأخذ بعين الاعتبار التحديات الاقتصادية المتغيرة.

تضمن ميثاق الاستثمار الجديد 03.22 أهدافا تنموية، كإحداث مناصب شغل قارة، تقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في مجال جذب الاستثمارات، توجيه الاستثمار نحو قطاعات الأنشطة ذات الأولوية ومهن المستقبل وتعزيز جاذبية المملكة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحدد الميثاق المبادئ التي تركز عليها سياسة الدولة في مجال الاستثمار، كحرية المقاول والمنافسة والشفافية، المساواة في معاملة المستثمرين وتوفير الأمن القانوني، ثم مبادئ الحكامة الجيدة التي أتت كاستجابة لتوصية التقرير العام للنموذج التنموي الجديد فيما يتعلق بتضرر تنافسية المقاولات، ونقص الشفافية في اللعبة الاقتصادية، واتساع دائرة الاقتصاد غير المهيكل. ولتدارك الاختلالات الناجمة عن منظومة التحفيز العمومية تم التنصيص في قانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار المذكور، في مادته 8، على 4 أنظمة لدعم الاستثمار: نظام أساسي يتضمن المنح المشتركة للاستثمار، ومنحة إضافية تسمى "منحة قطاعية" تمنح لفائدة مشاريع الاستثمار المنجزة في قطاعات الأنشطة ذات الأولوية، والنظام الثاني هو نظام خاص للمشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي وللمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

يمكن استخلاص أن ميثاق الاستثمار الجديد 03.22 تضمن منهجية استراتيجية جديدة في تحفيز الاستثمار، مراعيًا معوقات التنمية الاقتصادية التي تعرفها الظرفية الاقتصادية الحالية، ومحددًا علاقة الاستثمار العمومي بالاستثمار الخاص وأماله على هذا الأخير بتخفيف العبء على ميزانية الدولة وتوجيه النشاط الاستثماري للدولة نحو مجالات محددة، بالخصوص في الجانب الاجتماعي.

ب) القانون رقم 46.12 المعدل لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعد عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية تساهم في تحسين فعالية الاستثمار العمومي، والرفع من مردوديته. فتُعرف هذه العقود حسب المادة الأولى من القانون 46.12، بأنها: "عقد محدد المدة، يعهد بموجبه

²⁴ نجيب اقصي واخرون، ص 65.

²⁵ خليل اللوح، دور الإدارة العمومية في تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، الطبعة الأولى، (الرباط: دار السلام، 2018)، ص 41.



الاستثمار العمومي وسؤال الفعالية

شخص عام إلى شريك خاص مسؤولية القيام بمهمة شاملة تتضمن التصميم والتمويل الكلي أو الجزئي والبناء أو إعادة التأهيل وصيانة و/أو استغلال منشأة أو بنية تحتية أو معدات أو ممتلكات غير مادية، أو تقديم خدمات ضرورية لتوفير المرفق العمومي." ويتم إبرام هذا العقد بناء على حاجيات اقتصادية محددة مسبقاً، كما تخضع المشاريع المبرمة بمقتضى هذا العقد، لتقييم قبلي، يتضمن هذا التقييم طبيعة المشروع، وتكلفته الاجمالية، ومدة العقد وتقاسم المخاطر. بالإضافة إلى مستوى أداء الخدمة المقدمة وتلبية حاجات المرتفقين والتنمية المستدامة. ويتم خلال مرحلة التقييم القبلي إعداد تحليل لشكل إنجاز المشروع بحيث يبرر دواعي اللجوء لعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وطريقة التمويل.

تم إحداث اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، بمقتضى القانون رقم 46.18 المعدل والمتمم للقانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي يتوخى منها تشجيع وعقلنة الاستثمار العمومي. وتعهد لهذه اللجنة مهمة وضع التوجهات العامة والاستراتيجية الوطنية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحديد البرنامج الوطني السنوي أو متعدد السنوات أو هما معاً للمشاريع التي يمكن أن تكون موضوع عقود شراكة، ودراسة عتبات الاستثمار التي يكون فيما دونها التقييم القبلي اختيارياً. إلى جانب اللجنة الوطنية للشراكة أحدثت كذلك اللجنة الوزارية المكلفة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، اللجنة الدائمة، واللجنة المنشأة ضمن اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، ولجنة الإشراف على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يأتي سياق إحداث هذه اللجان في سبيل تشجيع التوجه نحو هذا النوع من العقود، التي عرفت في السابق قلة الإقبال عليها، وبالتالي تجاوز مجموعة من الاكراهات؛ فيمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص، "أن تمثل في بعض الحالات حلولاً مجددة بما في ذلك تجاوز الصعوبات على المستوى التمويلي للمشاريع والبرامج وأن تساهم في الرفع من الفعالية في إنجاز المشاريع الكبرى"²⁶، إذ يعد الجانب التمويلي من العوامل المحددة لمدى نجاح المشروع الاستثماري من عدمه، واعتماد هذا النوع من الشراكات له دور أساسي في استمرارية المشاريع الاستثمارية، بالخصوص تلك التي تكون طويلة المدى.

يعد تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مدخلاً أساسياً لتعزيز الاستثمار العمومي وضمان ديمومته، وتحسين حكامته ثم الرفع من فعاليته بتوفير خدمة عمومية ذات جودة، وتخفيف العبء على ميزانية الدولة، كما "يمكن أن تكون أداة فعالة لتحقيق أهداف إنتاج الثروة وتحسين المالية العمومية، بالإضافة إلى توزيع موارد الميزانية العامة وتوجيهها بشكل استراتيجي مما سيسمح بتوفير موارد إضافية لرفع الاستثمار العام في القطاعات

²⁶ جمال قاسمي، الاستثمارات العمومية الكبرى، دراسة قانونية-سوسيو اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2020/2019، ص 73.

الاجتماعية²⁷، نظرا لما تتطلبه هذه الأخيرة من اهتمام مالي وتدييري. غير أن تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، من خلال الامتيازات التي تمنحها عقود الشراكة، يظل إجراء غير كاف من أجل تحسين مردودية الاستثمار العمومي، حيث ينبغي كذلك تحسين الإطار المؤسسي والتدييري لكونه يشكل مدخلا أساسيا لتجاوز مختلف الاختلالات التي تحد من فعالية الاستثمار العمومي.

(2)- المداخل التدييرية والمؤسسية

تعاني منظومة الاستثمار العمومي من مجموعة من الاختلالات، منها ما هو مرتبط بالجانب التدييري والاقتصادي، ومنها ما يتعلق بالجانب المؤسسي، الأمر الذي يتطلب تظافر الجهود لتجاوز هذه المعوقات التي تحد من فعاليته. وتتحدد أغلب الإصلاحات في تلك التي تهم الجانب التدييري، وتتوخى أساسا تعزيز حكمة تديير الاستثمارات العمومية وتحسين فعاليتها واثارها الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن هذه الأخيرة تعد المحدد الأساسي لتحقيق فعالية الاستثمار العمومي.

(أ) إصلاح نظام تديير الاستثمارات العمومية

يستهدف إصلاح نظام تديير الاستثمارات العمومية وضع إطار موحد ومنسجم على المستوى الوطني (SGIP)، بحيث يمكن من تعزيز فعالية وجودة الاستثمارات العمومية، وتحقيق التديير الفعال خلال مراحل إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم الاستثمارات العمومية قصد تجاوز الاختلالات التي تعرفها هذه المراحل. وينبغي هذا الإصلاح على تبني مسطرة موحدة لتديير الاستثمارات العمومية، ما من شأنه تحسين نجاعة اختيار المشاريع حسب أولويتها ومدى ملاءمتها للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيهها نحو القطاعات الحيوية مع تحديد مردوديتها على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، سيمكن ذلك من تحقيق انسجام بين الحاجيات والنتائج وسيضمن تحقيق الآثار المرجوة. كما يشمل هذا الإصلاح، إعداد دليل عام حول التقييم السوسيو-اقتصادي للمشاريع الاستثمارية وسيتيح تجاوز المعوقات التي يثيرها التوزيع المجالي للاستثمار العمومي الذي يتميز بوجود فوارق جهوية تؤدي إلى التباين في خلق الثروة على المستوى الجهوي، ذلك أن ثلاث جهات بالمملكة تتصدر المرتبة الأولى على مستوى الاستثمار، ويتعلق الأمر ب: الدار البيضاء-سطات، والرباط-سلا-قنيطرة، وطنجة-تطوان-الحسيمة، مما يوضح حجم حدة الفوارق المجالية في مجال الاستثمار.

سيتيح الإصلاح المتعلق بتديير الاستثمارات العمومية من توفير رؤية استراتيجية ومراعاة الخصوصية والاحتياجات الاستثمارية الأولية لكل جهة، وتفعيل توصية النموذج التنموي الجديد الذي أكد على ضرورة اعتماد استراتيجية استثمارية أكثر إنصافا بين مختلف جهات الوطن عبر استغلال كل الإمكانيات الاقتصادية على كافة المجالات الترابية.

²⁷استراتيجية الحكومة في تديير الاستثمار العمومي، في افق تحسين نجاعته، الموقع الرسمي لرئاسة الحكومة cg.gov.ma.ar، الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة

العامّة، بتاريخ 09/07/2019، شوهد في 17/05/2023، على الساعة 22:59، على الرابط: <https://2u.pw/t0q49ru>

تتجلى أهداف نظام تدير الاستثمار في تحديد المشاريع الاستثمارية المتوقع إنجازها بناء على دراسات قبلية، تحدد "بصفة علمية ومدروسة الانعكاس الاقتصادي والاجتماعي للمشروع ومدة وكلفة الإنتاج ووسائل التمويل ومدى توافق المشاريع الاستثمارية المقترحة مع الاستراتيجيات المعتمدة وتوفر أدوات وهياكل تتبع الإنجازات وتقييم الوقع اليومي للمواطنين"²⁸، بالإضافة إلى تطوير بنك المعلومات للمشاريع الاستثمارية، والتوجه نحو إحداث نظام معلوماتي يسهل الولوج للبيانات المتعلقة بالاستثمارات العمومية والذي من شأنه تحسين عملية التتبع والتقييم.

ب) وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

أحدثت ضمن التشكيلة الحكومية 2021-2026 وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية²⁹، والتي تحرص بتدقيق مع قطاعات وزارية وهيئات معنية على إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه والسهل على تتبع تنفيذها وتقييمها، ووضع برنامج عمل الحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال بالإضافة إلى تتبع تنفيذ السياسات العمومية والسهل على تقييمها من أجل التحقق من فعاليتها ونجاحتها، كما تعمل على تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية والسياسات القطاعية، وإرساء نظام لليقظة في مجالات الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال وتقييم السياسات العمومية مع مختلف الفاعلين.

تشتمل وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، إلى جانب الكتابة العامة والمفتشية العامة، على مديرية الاستثمار، ومديرية مناخ الأعمال. ويعهد لمديرية الاستثمار إعداد قاعدة معطيات وطنية حول الاستثمار والقيام بالدراسات والتحليل والبحوث الميدانية في مجال الاستثمار.

إجمالاً، يمكن لهذه الوزارة خلق تنسيق بين مختلف المشاريع الاستثمارية، وتسهيل عملية تتبعها وتقييمها، وبالتالي تحسين نجاعة أدائها وتجاوز المعوقات المتعلقة بصعوبة إعداد وتتبع المشاريع الاستثمارية العمومية، وتحقيق الانسجام بين كافة المتدخلين إذ ظل غياب التنسيق، العامل الأساسي لعدم وجود توافق بين السياسات التنموية.

ج) خلية تتبع مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية

أحدثت خلية تتبع مستوى تنفيذ المشاريع الاستثمارية على مستوى مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية حيث تُجمع على مستواها البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية العمومية التي توجد في طور الإنجاز، كما يعهد لها بالقيام بالدراسات القانونية والمالية والاقتصادية وإجراء تقييم لمشاريع الاستثمار، بالإضافة إلى تتبع آليات تمويل المشروع، "والتتبع العيني والمالي، وكذلك تتبع المخاطر المرتبطة بالمشروع والمخطط الموجه لتخفيف هذه المخاطر الذي يعد من الوسائل الضامنة للمواكبة الجيدة لكافة المشاريع بالجهات"³⁰. وتهدف إلى تحديد

²⁸ مذكرة حول التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي، ملخص، سنة 2017، ص 2.

²⁹ مرسوم رقم 2.21.992 صادر في 7 رجب 1443 (9 فبراير 2022) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

³⁰ إحداث خلية لتتبع إنجاز المشاريع على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية، مقال منشور على الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية نشر بتاريخ 2019/07/22،

شاهد في 2023/05/12، على الساعة 15:33، على الرابط: <https://www.pjd.ma/media/119077.html>



التحديات التي من شأنها عرقلة السير العادي لإنجاز هذه المشاريع، بالإضافة إلى إنجاز تقارير حول تقدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

تشكل هذه الإصلاحات التي تنكب عليها الدولة قصد تحقيقها رهانا مهما يرمي إلى تحقيق الأهداف الفعلية للاستثمار العمومي، وجعله أداة في خدمة الاقتصاد المغربي، وتجاوز الفوارق الاجتماعية.

خاتمة

يجوز التأكيد أن المغرب يبذل جهدا ماليا وتديريا كبيرا من أجل الارتقاء بالاستثمار في شقيه العمومي والخاص، لكن التعثرات التي يعرفها الاستثمار العمومي تجعل آثاره لا تتناسب مع الموارد المالية المهمة التي ترصد له، كما أن دور الاستثمار العمومي لا يتحدد فقط في خلق تأثير على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل هو آلية تمكن من كسب ثقة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتشجيعه ليكون أكثر مبادرة. وهذا الخيار الذي نهجه المغرب للرفع من نسبة الاستثمار الخاص لا يعني أن الدولة ستتخلى عن دورها الاقتصادي، على اعتبار أن المجالات ذات البعد الاجتماعي (الصحة، التعليم...) في الغالب لا تكون منتجة ولا تستقطب المستثمرين وتبقى حكرا على الدولة. ورغم انفتاح القطاع الخاص عليها وكذا المجتمع المدني، يظل هذا الانفتاح طفيفا لاسيما في أوقات الأزمات، كجائحة كوفيد 19 والحرب الأوكرانية-الروسية، فكلتا هاتين الأزميتين، شكلتا فرصة لإعادة ترتيب الأولويات، وإحياء النقاش حول فعالية تدخلات الدولة، وتقييمها، وتحديد تأثيرها على التنمية الاقتصادية، ففي فترات الأزمات تتضاءل نسبة مبادرة القطاع الخاص بشكل كبير، وتؤدي لنوع من الإرباك في الاستقرار الاقتصادي العالمي، مما يكون له انعكاس سلبي على باقي المجالات، خاصة المجال الاجتماعي، كما تتراجع مؤشرات الثقة في الاقتصاد الوطني، وتقل فرص الشغل وترتفع نسب البطالة، فضلا عن كونها فرصة لاتساع الاقتصاد غير المنظم الذي يضر بالتنافسية الاقتصادية.

تؤشر كل هذه العوامل على أن الاستثمار العمومي يشكل الآلية التدخلية التي تترجم عن طريقها الدولة سيادتها وهيمنتها الاقتصادية. وهو ما يؤدي إلى الاستنتاج بأن واقع الاستثمار العمومي بالمغرب مازال يعرف مجموعة من الإشكالات التي تعيق دوره التنموي. فضلا عن أن الإصلاحات المتخذة، والمتمثلة في تحيين الترسانة القانونية المؤطرة للاستثمار، والإصلاحات المؤسساتية المتصلة بها، لن تضمن بالضرورة تحقيق مردودية اقتصادية للاستثمار العمومي ما لم تكن هذه الإصلاحات تركز على الجانب التديري والحكاماتي المتجلية أساسا في تحديد الأولويات والغاية من الاستثمار، بحيث تكون أهداف المشروع متلائمة مع الحاجيات الاجتماعية، والظرافية الاقتصادية. وتحقيق هذا التوافق يقتضي دراسة قبلية مُحكمة للمشروع الاستثماري لضمان سيرورة المراحل النهائية بشكل أكثر نجاعة وفعالية.

يبدو أن لا يمكن للمغرب أن يتجاوز معظم التحديات الدولية والوطنية، إلا من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني وضمان استقراره على المدى الطويل، وتوجيه الاستثمار نحو المجالات المنتجة لخلق قيمة مضافة، وتحسين المؤشرات الاجتماعية التي تعد مقياسا لمدى نجاح السياسة التنموية.



لائحة المراجع

الكتب

- البكوري محمد، مساهمات حول النموذج التنموي 2: التنمية بالمغرب، ترنحات نموذج ما قبل دولة الحكامة، الجزء الأول، الترنح الاجتماعي، الصحة، التعليم، الشغل، السكن، الفقر، مطبعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى، 2021.
- الركراكي بلال، النموذج التنموي الجديد وإشكالية تحقيق التنمية الترابية بالمغرب، دراسة مقارنة، مطبعة الأمنية، الطبعة الأولى، الرباط، 2021.
- اللواح خليل، دور الإدارة العمومية في تحسين مناخ الاعمال بالمغرب، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2018.
- القرني عصام، تأملات حول إشكالية النمو الاقتصادي بالمغرب، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، العدد 9، أكتوبر 2020.
- شيكر محمد، الاقتصاد المغربي: السياق العام والوضعية والآفاق، دار المناهل، 2015.
- عياد بلال، التنمية المفقودة: النموذج التنموي الجديد في المغرب بين إرادة التغيير وإدارة التنمية، مؤسسة باحثون للدراسات والأبحاث، النشر والاستراتيجيات الثقافية، الطبعة الأولى، 2022.

المقالات

- أقصي نجيب وآخرون، الاقتصاد السياسي والسياسات الاقتصادية بالمغرب: الاقتصاد السياسي في المغرب المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 12، الجزء 18، شمس برينت، الرباط، دجنبر 2018.
- الجومرد أثيل عبد الجبار، تذبذب النمو الاقتصادي ومخاطره، العوامل المحددة والآثار في البلدان النامية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين العدد 97، مجلد 32، 2010
- القرني عصام، تأملات حول إشكالية النمو الاقتصادي بالمغرب، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، العدد 9، أكتوبر 2020.
- العوفي نور الدين، الاقتصاد المغربي إلى أين، مجلة النهضة، عدد 11، 2016.

الأطروحات

- قاسمي جمال، الاستثمارات العمومية الكبرى، دراسة قانونية-سوسيو اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، تخصص علم السياسة والقانون الدستوري، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية اكدال، الرباط، جامعة محمد الخامس، 2019-2020.



التقارير

- التقرير الاقتصادي والمالي، فرص وخيارات استراتيجية يمنحها النموذج التنموي، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، 2022.
- المجلس الأعلى للحسابات، تقرير برسم سنة 2021، 14 شعبان 1444 (7 مارس 2023) منشور في الجريدة الرسمية عدد 7175.
- المندوبية السامية لتخطيط، البحث الوطني حول المقاولات لسنة 2019.
- بنك المغرب، تقرير حول بنك المغرب ووضعيتها الاستثمارية، لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، مجلس النواب، 2022.
- النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، أبريل، 2021.
- ملخص مذكرة التوزيع الجهوي للاستثمار المرافقة لقانون المالية لسنة 2022.